**المحور الأول**

**I - مدخل إلى الإقتصاد العام:**

ان دراسة اي فرع من فروع المعرفة العلمية، يتطلب تحديدا موضوعيا ودقيقا، لمجال الدراسة، من حيث الموضوع والفترة الزمنية التي يدور البحث فيها، فأما ما تعلق بالموضوع في الاقتصاد السياسي، فنقصد به، جملة الظواهر الاقتصادية، من حيث مسبباتها، وحركيتها، وتطورها، ونتائجها على النشاط الاقتصادي، وتأثيرها على مختلف البنى الاجتماعية، والسياسية لمجتمع ما. في حين، يحدد المجال كل العلاقات العضوية، بين علم الاقتصاد السياسي، والانسان، من جهة، وبين الاقتصاد السياسي كعلم ومختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، لأن النشاط الإقتصادي للإنسان يترجم إلى حد كبير أبرز المشكلات التي تصادف المجتمعات في حياتها اليومية.

 انطلاقا من ذلك يبحث الاقتصاد السياسي في الطريقة التي يتصرف بها الأفراد والجماعات أو المجموعات ( الدول والمؤسسات ) كمنتجين ومستهلكين في الظروف التي يتواجدون ضمنها بهدف التعرف على الحقائق والقوانين الاقتصادية الأساسية التي تحكم السلوك والنشاط الاقتصادي لحل ما اصطلح علماء على تسميته بالمشكلة الاقتصادية(1).

 وبغية الوصول الى هذه الحقائق العلمية، يمتلك علم الاقتصاد السياسي مستوين للتحليل وهما، التحليل الاقتصادي الجزئي، والتحليل الاقتصادي الكلي، وفق ما يتوفر من معطيات على المستوى النظري والواقعي العلمي، اعتمادا على مناهج وأساليب البحث والتحليل الأخرى التي يمتلكها علم الإقتصاد السياسي(2).

**وينبغي الاهتمام بشروط تعتبر من مواضيع الاهتمام في هذا العلم:**

 أ-الإعتماد في البحث والتحليل على الأصول المستمدة من التحليل الإقتصادي الكلي، كلما كان لهذه الأصول علاقة بموضوعات الإقتصاد السياسي، عند تحليل النظرية الجزئية وذلك عملا على الإحاطة بالمبادئ العامة التي تحدد البنى الهيكلية والوظيفية للعلاقات الاقتصادية الكلية، وهو ما يساعدنا على فهم ما يدور من علاقات اقتصادية جزئية، أي على مستوى الوحدات الأدنى التي تكون الإقتصاد القومي.

 ب- الاهتمام بميزة الإقتصاد السياسي، التي تتميز بالترابط الوطيد بين القسم العلمي ممثلا في النظرية الاقتصادية، والقوانين الإقتصادية، والمناهج المستخدمة في التحليل، والجانب العملي ممثلا في السياسة الإقتصادية، واالنشاط الاقتصادي الذي تقوم به المجتمعات أو الأفراد، أيا كانت أهدافهم، ومهما اختلفت نظمهم، وذلك لكون هذا الترابط ذو أهمية قصوى بالنسبة لكل مجتمع، أو دولة، حيث تستدعي عملية التعامل مع المشكلة الإقتصادية الخاصة بها، معرفة المبادئ العامة التي تحكم النشاط الإقتصادي القائم، وإدراك الإعتبارات العملية المتعلقة بصياغة أهداف هذا النشاط، ووضع برامج تؤدي إلى تحقيقه لأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة، تتوافق معها القدرة على توفير الموارد، وتلبية الحاجيات(3).

 ج- التعرف على كون بعض النظم الاقتصادية تتميز بالتخطيط الاقتصادي، كظاهرة اقتصادية ذائعة التطبيق لدى مختلف الحكومات، حيث أصبحت المجتمعات الإنسانية لا تستغني عنه لتأمين استمرار النشاط الاقتصادي في جوانبه الإنتاجية و التوزيعية

 د- ضرورة تحليل كل من الأسس و الأهداف التي تقوم عليها مختلف النظم الاقتصادية المعاصرة ، ودلك على نحو نقارن فيه بين مواقف النظامين الرأسمالي و الاشتراكي من المشكلة الاقتصادية و كيفية حلها ،مقارنة تكشف لنا أن التغيير أو الاختلاف التي يقوم عليها كل نظام اقتصادي والأهداف التي يسعى إليها، إنما تنعكس على شكل ومضمون الهداف التنظيمية المنظمة للإقتصاد القومي والتي تتمثل في الأبنية الإقتصادية ( البنى ) والمؤسسات، وهو الأمر الذي حتما يؤثر على عملية الآداء المعتمدة في إدارة الموارد الإقتصادية للمجتمع، أي يؤثر على عملي إشباع الحاجات الإنسانية والتي هي المحك الأساسي لكل نشاط إقتصادي(4).

II**- الإقتصاد السياسي كعلم اجتماعي**

 من الشائع في الدراسات افقتصادية وبالذات تلك المتعلقة بتاريخ الإقتصاد السياسي، أن أول من استخدم هذا الاصطلاح ˶ الإقتصاد السياسي˵ ، هو الكاتب الفرنسي Antoine de montchrestien  ولقد استخدمه لأول مرة سنة 1615 حينما وضعه عنوانا لمؤلفه le traité de l’économie politique وقد تم استخدام المصطلح منذ القرن الثامن عشر، في مؤلفات المنظرين الأوائل الذين استخدموا المنهج العلمي في التفكير. وقد يختلف ما أريد بهذا الإصطلاح في تلك الحقبة الزمنية عما يراد به في الوقت المعاصر. ففي ذلك العصر كان مصطلح الإقتصاد السياسي لدى ˶دي مونكرتيان ˵ والدين نهجوا نهجة من الإقتصاديين وهم المركنتليون ˶ التجاريون ˵ يعني السياسة المالية الأنجع لإغناء خزينة الملك، والواضح أنه لم تكن هناك مبادئ علم صحيح بالمعنى المعاصر للكلمة، وإنما مجرد أفكار وأساليب، لم تتم في حضن منهج علمي، يجعلها بمستوى نظرية شاملة، ولذلك بقيت في السياسات الكفيلة بإحداث الثروة، لصالح خزينة الدولة، في مرحلة العصور الوصطى أين كان الشغل الشاغل للمفكرين ينصب حول السياسات التي تدعم قوات الدولة والسلطة المركزية(5).

 يذهب الدكتور عادل حشيش إلى أن إضافة كلمة ˶ السياسي ˵ لللإقتصاد لا يعني تسييس المعرفة الإقتصادية، أو أنها صارت غير خاضعة للضوابط العلمية التي تحمي هذه المعرفة من سطحية الداخلين الغرباء عن مجالها. أو أن يخضع الإقتصاد عمليا إلى منطق السياسات المجردة وأهوائها وبالتالي تتحكم فيه الأحكام القيمية وهو ما يعصف بالمنهج العلمي الذي ينبغي أن يتوافر للاقتصاد السياسي في تحديد موضوعاته وكيفية دراستها ومعالجتها(6) . وعليه فإن الاقتصاد السياسي ان كان يحمل هذا الوصف، فهذا لا يشكك في علمية دراستنا له، ولكن الخلاف حول استخدام ˶ الإقتصاد السياسي ˵ أو الإقتصاد، يبدوا أنه قد فقد الكثير من مصداقيته في العالم المعاصر، وذلك عائد إلى توثق علاقة التأثير المتبادل، بين الساسة والإقتصاد، وفق ما تؤكده دراسات ومؤلفات عديدة(7). وبالتالي فإن المسألة الأساسية هنا ليست في حدف كلمة سياسي أو إبقائها حتى يكون البحث علميا، انما المسالة الأساسية تكمن في الكشف عن هذه العلاقة الوطيدة بين الإقتصاد والسياسة.

**\*- دراسة هذه الظاهرة عند المذهبين الرأسمالي والاشتراكي:**

 باعتبارهما المدرستان الاقتصاديتان السائدتان في الوقت الراهن، فان من الأهمية بمكان أن نهتم بمذهب كل مدرسة، في تحليل و تفسير هذه الظواهر، فقد حاول المفكرون الاقتصاديون الرأسماليون منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن يتخلصوا من الجانب السياسي في الدراسة الإقتصادية. وهو ما يفسر كيف اندثرت على أيديهم التسمية التقليدية لدراسة الاقتصاد السياسي وصولا إلى ما أطلق عليه ألفريد مارشال ˶ علم الاقتصاد ˵ دون وصفه بأي وصف كان. ثم الاكتفاء بكلمة إقتصاد، وكان الدافع وراء الاقتصاديين الغربيين إلى هذا الإتجاه، هو محاولة الهروب من مناقشة القضايا الإجتماعيةن والسياسية المرتبطة بالمشكلة الإقتصادية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاعتراف بنقائص النظام الرأسمالي، الذي يدافعون عن فكره، أو خوفا من إثارة المشاعر العدائية ضد هذا النظام من قبل المفكرين الآخرين(8).

 لذلك نجدهم قد فضلوا الإقتصار على بحث المشكلة الإقتصادية، في الجوانب التي تنتمي في نظرهم إلى ميدان البحث العلمي.أما الإشتراكيون، فالمطلع على مؤلفاتهم، في التحليل عن الاقتصاد الرأسمالي، أو ما له علاقة بالنظرية الافقتصادية الإشتراكية، فلا نجد عندهم نفس الإتجاه نحو الفصل بين الجانب السياسي والجانب الإقتصادي، بل لا تنفصل البنى السياسية عن البنى الاقتصادية كما سيرد في تحليل المحاور اللاحقة. ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- النظام الإشتراكي قوامه الإقتصاد المخطط، يفترض أن الخطة ˶ التخطيط ˵ تخضع في تنفيدها وإعدادها لإشراف سلطة مركزية تجمع السلطتين السياسية والإقتصادية في نفس الوقت، وبالتالي فإنه في إطار هذا النوع من الإقتصاد يظهر هناك مجال متزايد لقواعد القنون العام، وتبدو الصلة واضحة بين السياسة والإقتصاد بحيث يصبح الفصل بينهما أمرا متعذرا.

- أن الفكر الإشتراكي يدعو إلى الثورة والتغيير ولا يمكن في نظره استبعاد العوامل السياسية والإجتماعية المرتبطة بها من أية مناقشة للمشكلة الإقتصادية(9).

**\*- ما يؤخذ على المذهبين:**

- لم يسلم كل من المذهبين من الغوص في الظروف والعوامل السياسية والاجتماعية السائدة في مجتمعه.

- المذهب الاشتراكي يؤخذ عليه المبالغة في الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، إلى حد يعتبر البعض فيه أن الدراسات الاشتراكية، منبثقة عن الاعتبارات العقائدية. وهو ما يعتبره البعض مسؤولا، عن البطء في المحاولات النظرية الموضوعية من أجل إحاطة علم الاقتصاد بنظرية علمية متكاملة عن اقتصاديات النظام الاشتراكي(10).

- في مسألة البحث المحض عن القوانين الاقتصادية، لم يوفق الرأسماليون في التخلص من نزعتهم الرأسمالية.

- في موضوع التخلف الاقتصادي، نجد أن الرأسماليين يفترضون أن هناك حد أقصى لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وإلا فإن هذا التدخل، معيق للمبادرات الفردية. ويخفي المؤلف الرأسمالي هذا الغرض، حتى نكتشف في النهاية، أن غرضه هو الحد من تدخل الدولة وهذا نزعة رأسمالية محضة(11).

**III - دواعي دراسة الاقتصاد السياسي[ الأهمية العلمية والعملية للاقتصاد السياسي ]**

هناك مجموعة من الدواعي تملي على الإنسان والمجتمعات عامة دراسة علم الاقتصاد السياسي، وتتمثل في الأهمية البالغة لعلم الإقتصاد ومكانته المتميزة بين سائر العلوم الاجتماعية، وهذه الأهمية ناجمة عن إيمان الناس والعلماء في سائر المجتمعات بأن النشاط الاقتصادي، ومايدور حوله من علاقات اجتماعية، وخاصة عملية توزيع العائد من عملية الانتاج، تمثل الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة، من سياسية، إجتماعية وقانونية، "وأنها الموجه الأساسي للعالم في معظم مجالات الحيات، وهذه الأهمية هي التي أنتجت مكانة خاصة حظيت بها الدراسات الاقتصادية، حتى صار وعي المواطن ،ككائن اجتماعي لا يعتبر مكتملا ما لم يكن لديه إلمام بمبادئ وأسس الإقتصاد، على اعتبار أنها من مكونات الثقافة العامة، التي ينبغي أن يلم بها كل مواطن مثقف، سواء كان حاكما أو محكوما. وانطلاقا من هذه الأهمية فان دول أوربا الغربية والعالم الرأسمالي عامة قد ادخل الدراسات الاقتصادية في مرحلة التعليم العام"(12).

**أ-تحديد موضوع البحث في الإقتصاد السياسي:**

 ينبغي التركيز في الدراسات الإقتصادية على حصر المعرفة الإقتصادية، التي تدخل في دائرة إهتمام علم الإقتصاد السياسي ويستدعي ذلك:

1- تحديد المشكلة الإقتصادية والموضوعات المنبثقة عنها.

2- الإحاطة بخصائص المعرفة الاقتصادية والضوابط التي تخضع لها.

3- تحديد المعارف والقوانين الرئيسة المتعلقة بالإنتاج والتوزيع في المجتمع.

4- العمل على حل المشكلة الإقتصادية بغض النظر عن نوعية النظم الإقتصادية المطبقة، لأن هذه المعارف من الباب العلمي تعتبر معايدة وهي مرتبطة بأسباب التقدم الإقتصادي والإجتماعي ولا دخل للخلافات المذهبية فيها.

5- كيفية حل المشكلة الإقتصادية في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

- من الشائع لدى العلماء أن علم الاقتصاد السياسي، ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما النظرية الاقتصادية والاقتصاد التطبيقي.

**ب- النظرية الاقتصادية:** مجموعة من التعميمات المتعلقة بنشاط الإنسان الإنتاجي أو الاستهلاكي ،والتي تصدق عند تحقق جملة من الافتراضات غير المقيدة في الزمان و المكان أو بقطاع معين من قطاعات الاقتصاد القومي ،وتفسر كيفية عمل الجهاز الاقتصادي، في صورتها القائمة على تحليل التوازن الجزئي أو الكلي.

**ج- التعريف بعملية الإقتصاد السياسي:**

**-أنطوان ديمونكرينيان:** ˶ السياسة التي يجب على الدولة اتباعها للزيادة من ثروتها ˵ ˶أسلوب تنظيمي وسياسي هدفه الرفع من المستوى المادي للسكان ˵.

**- الكلاسيك:** ˶ علم الثروة ˵ يعتمد على المنطلقات الفردية.

**-مع التطور:**

الوقت الراهن تطور العلم الاقتصادي، تعددت الاتجاهات والمحاور التي يركز عليها كل منظر يمكن تلخيصها كما يلي:

أ- حاول هذا الاتجاه الربط بين علم الإقتصاد والتناقض الحاصل بين ندرة الموارد وكد الإنسان في مواجهة هذه الندرة.

- ريمون بار: ˶ العلم الذي يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه الموارد ˵(13).

التعريف يرتبط بـ: - ندرة الموارد

 - اجتهاد الإنسان في تحويل المواد النادرة.

ب- يرتكز اتجاه اخر على الأهداف:

ريمون بار: ˶ هو علم دراسة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض وعلاقاتهم بالموارد في سعيهم نحو الرفاهية المادية ˵(14).

يرتبط التعريف:- التقدم المادي الذي يميز العصر الراهن، تسعى الدول إلى تعظيم رفاهها المادي.

 - الوصول إلى مستقبل رفاه أفضل ماديا.

ج- يستنتج تعريف من الماركسية: إذا كان الإتجاهان السابقان حاولا التجريد.

- الماركسية تدرس الإقتصاد السياسي في ظل التنظيم الإجتماعي والسياسي والتطور التاريخي.

- الإقتصاد السياسي لا يهتم بالإنتاج، بل بعلاقات الأفراد الإجتماعية الناجمة عن الإنتاج، أي داخل الكيان الإجتماعي للإنتاج: هو علم التطور التاريخي لكيان الإنتاج الإجتماعي ˵.

- موضوع علم الإقتصاد السياسي هو˶ علاقات الإنتاج ˵.

د- تعريف بول سامويلسن: الاقتصاد يدرس الطريقة التي، من خلالها يختار الانسان والمجتمع، توظيف الموارد الانتاجية النادرة، الضرورية لانتاج السلع، وتوزيعها بغرض الاستهلاك الحالي، أو المستقبلي للأفراد أو الجماعات التي تشكل المجتمع(15).

2**- الإقتصاد السياسي وعلم الإجتماع:**

 كما أشرنا سابقا بأنه لا يمكن دراسة أي مجال من نشاطات الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى. والعلوم الإجتماعية، تتعلق موضوعاتها بمختلف مظاهر النشاط الإجتماعي للإنسان، تهدف إلى فهم العلاقات بين الأفراد والفئات

(الطبقات) في مسار تغييرها عبر الزمان والمكان، ( التاريخ، الإقتصاد السياسي، الجغرافيا، العلوم السياسية، علم الاجتماع، علم النفس، الديموغرافيا، ......). وتتضح علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد السياسي، من خلال كون المجالين متداخلين، ومترابطين، حيث أن الاقتصاد السياسي هو الكيان المادي، للمجتمع، وهو الذي يحدد وفق التحليل الماركسي، بنية الدولة والمجتمع، وقد أدى هذا التداخل الى ظهور ما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادي.

 والمهم هنا هو إبراز علاقة الإعتماد المتبادل بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع. وموضوع علم الاجتماع باعتباره علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني، يتعلق بالظواهر الإجتماعية، في حركتها الكلية. ولكن هذه الظواهر في طائفة منها، هي ظواهر اقتصادية تمثل موظوع الاقتصاد السياسي، أي هي الظواهر التي تمثل الأساس الإقتصادي للمجتمع، ومن هنا تتضح أهمية كل علم بالنسبة للآخر: في الحيز الذي يشغله النشاط الإقتصادي في مجموع النشاط الإجتماعي، وبالتالي الأثر الذي يحدثه

الأساس الإقتصادي، في تحديد التطور الإجتماعي، ومن الجهة المقابلة الأثر الذي تحدثه حركة مجموع المجتمع، على التطور الإقتصادي، لذلك ظهر علم يهتم بهذا الإعتماد المتبادل بين هذين العلمين وهو علم الإجتماع الإقتصادي économic sociology. فإذا كان التحليل الاقتصادي وفق colm يهتم بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد والطبقات(16)، والآثار التي تترتب عن ذلك السلوك، فإن علم الإجتماع الإقتصادي ينشغل بمعرفة كيف ولماذا انتهى سلوك الأفراد والجماعات إلى هذا النحو أو ذاك، وهو بذلك يزودنا بالمعرفة العلمية الإجتماعية عند ممارسة النشاط الاقتصادي. و من المؤكد أن المجتمع في رقيه وازدهار مستوى الحياة والرفاه، مرتبط ومحكوم بما ينتجه المجتمع من ثروة، تمكنه من السيطرة على العوامل السلبية، كالصراع الطبقي، والقشاء على الفقر، والبطالة، ورقي التنظيم الاجتماعي والسياسي، وكل ذلك يعتمد على وتيرة النشاط الاقتصادي، وهنا يتضح ثراء العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع(17).

 **3- الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية:**

 إن كون الدراسات السياسية تهتم بحركة كلية للأمم والشعوب، فإن لها اعتمادا مباشرا على ما تنتجه العلوم الإجتماعية والعلوم الأخرى، فالعلوم الاجتماعية تزودها بمختلف النظريات التي تفسر ظواهر التقدم والتخلف وتحدد العوامل المسببة لها، كما تفيد في ترشيد القرار السياسي وجعله يهدف إلى إشباع حاجات الإنسان المختلفة من الأمن، التطور، الحاجات المادية، وفي عملها ترتكز السلطات على المحور الذي يحرك عجلات نجاحها أو إخفاقها في تلبية تلك الحاجات، وهو الأساس الاقتصادي الذي يمثل المؤشر المادي في بناء قوة الأمم أو ضعفها. فإذا أخدنا بالتعريف الذي يقول بأن السياسة هي التوزيع التحكمي للقيم، فإن الاقتصاد بموارده المختلفة، وجميع العوامل المكونة له هو أخد المجالات التي تخضع للسلطات العامة تسيرها لتلبية حاجيات المجتمع، في إطار ما يعرف بالسياسة الاقتصادية.

 من جانب آخر فإنه وفي مرحلة من مراحل تطور المجتمعات أصبحت العوامل الاقتصادية هي أكبر المحركات التي توجه وتتحكم في السياسات المختلفة للأمم، بل إن كثيرا من الظواهر كالنزاعات والحروب والصراعات ميزتها العوامل الاقتصادية التي كانت دافعا ورائها. ( ظاهرة الاستعمار، حروب، .......... ).

 **4- الاقتصاد السياسي والجغرافيا:** [ الجغرافيا، الجغرافيا البشرية، الجغرافيا الاقتصادية].

 يرتكز البحث هنا على مسألة التوطن، توطن النشاط الاقتصادي، ويمدنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالبيئة الطبيعية للنشاط الاقتصادي ،فهو يزودنا بالمعلومات عن مصادر المواد الأولية، مصادر الطاقة المحركة وعن التجمعات السكانية بخصائصها من حيث قوة العمل وكمية الاستهلا، والعادات المتبعة، في مناطق جغرافية معينة، اضافة الى كون العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، قضية أساسية، في فهم السياسة الدولية. ولقد أدت هذه العلاقة الى ظهور قسمين معرفيين اخر ين يعرف الأول بالجغرافيا الاقتصادية، والثاني بالاقتصاد السياسي الجغرافي" الجيواقتصاد"(18) geo-economy .

**5-العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وعلم القانون**:

 ينطلق العلماء هنا من فكرة أن العلم هو جزء من ˶ كل أعم أو أشمل ˵ لذلك فعلم الإقتصاد هو جزء من كل أعم أو أشمل هي العلوم الاجتماعية يقرر فقهاء كبار مثل سافاتيي savatier  وجورج ريبر ripert أنه لا يمكن فصل القانون عن الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المجتمع الذي يطبق فيه ، ومن ثم فان كل ما يتضمنه من نصوص تشريعية لا يمكن أن تأتي منفصلة عن هده الظروف بل ويجب أن تتماشى معها .

 في عالمنا المعاصر تتأكد الصلة بين الإقتصاد السياسي والقانون، نتيجة لتزايد درجة تدخل السلطات العمومية في الشؤون

الإقتصادية، وظهور السياسات الاقتصادية المخططة، وتطور تدخل الدولة ككيان منظم [ من الدولة الإقطاعية، الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة ].

 فالقانون هو أداة الدولة في التوجيه الإقتصادي وتنظيم العلاقات بين مختلف الوحدات الإقتصادية وعلاقاتها بالدولة وبالأفراد. مكا ينظم القانون كلا من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج. لذك نجد كثرة من التشريعات الإقتصادية في سائر فروع القانون العام والقانون الخاص التي يتطلب وضعها وتفسيرها وتطبيقها إلماما واسعا بجوانب المعرفة الإقتصادية وقوانينها العلمية التي يزخر بها الإقتصاد السياسي كعلم إجتماعي.

**هوامش المحور الأول:**

(1)- عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. دار المطبوعات الجامعية. الاسكندرية.1977. ص. 10

(2)- نفس المرجع. ص.11.

(3)- نفس المرجع. ص. 11.

(4)- نفس المرجع. ص. 12.

(5)- نفس المرجع. ص 12

(6)- نفس المرجع. ص 13.

(7)- انظر على سبيل المثال: روبيرت جلبن. الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة ونشر. مركز الخليج للأبحاث. دبي. 2004. ص ص 28-42.

 (8)- عادل احمد حشيش. مرجع سابق. ص. 16.

(9)- نفس المرجع. ص. 17.

(10)- نفس المرجع. ص. 19.

(11)- نفس المرجع. ص. 20.

(12)- نفس المرجع. ص. 8.

(13)- Raymond Barre. Economie Politique. Presse Universitaire de France. 15em Edition. Paris. 1997. P. 13.

(14)- Ibid. p. 14.

(15)- http://economix.fr/docs/183/plan\_detaille\_intro.pdf

p. 2. Visited: 14/10/2015

(16)- محمد دويدار. مبادىء الاقتصاد السياسي: الاقتصاد السياسي علم اجتماعي. تاريخ علم الاقتصاد السياسي الاقتصاد السياسي والرأسمالية الاقتصاد السياسي والاشتراكية. منشأة معارف الاسكندرية. الاسكندرية.ط(4).1982.ص.54.

(17)- Jens Beckert and Wolfgang Streeck. Economic Sociology and Political Economy A Programmatic Perspective. Max Planck Institute for the Study of Societies, Cologne. 2008. P. 10

(18)- Eric Sheppard. Geographical Political Economy. Journal Of Geographical Political Economy. Vol. 11. N. 03. Pp. 319-331. P. 320.